إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016

د. أحمد الزروق الرشيد،
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد،
جامعة بن غازي، ليبيا
أ. عبد الكريم مسعود أدبيش،
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد،
جامعة بن غازي، ليبيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف تأثير الإجماع وتضارب المصالح والمواقف الدولية في الأزمة الليبية عام 2011، والذي قد يجيب التساؤل: لماذا تجاهلت الدول التي شاركت في التدخل العسكري في ليبيا مآلات التدخل وتداعياته، وخلصت الدراسة إلى أن حالة التوافق المؤقت بين الدول خاصة التي شاركت في التدخل الدولي في الأزمة الليبية كانت بسبب الإجماع على الإطاحة بالنظام السياسي القائم، والذي ما أن تحقق حتى اختلفت الدول بسبب تضارب مصالحها، الأمر الذي أسفر عن تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ومن أهم هذه التداعيات الانقسام الحاد في مؤسسات البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، والفشل في إدارة البلاد وحفظ الأمن وحماية الحدود وتوفير احتياجات المواطنين المعيشية، وتغيير في أنماط سلوكيات الأفراد، واختلالات حادة في منظومة القيم والمعتقدات وأنماط التفكير، وترهل العلاقات الاجتماعية، وانتشار العنف بكافة أشكاله.

الكلمات مفتاحية:

التدخل الدولي– تضارب المصالح – المواقف الدولية – غياب التوافق – تداعيات التدخل– القوى الداخلية.

Abstract:

This study aims at investigating the effect of interest clashes on the Libyan crisis in 2011 and indentifying the reason of ignorance by the countries that contributed in the military interference in Libya that led to what has been witnessed nowadays. The study concludes that the condition of the temporary

harmony among the countries that contributed in the international interference within the Libyan crisis was due to the semi-consensus on collapsing the current regime then. When the collapse had taken place, the countries disputed due to clash of their perceptions and interests, which led to security, political, economic, and social consequences. Amongst the most prominent consequences are the severe split in the country's political, economic, and military institutions; failure to run the country, preserve safe, secure the boarders, offer people's living needs; change in individuals' behaviors; severe defections in the system of values, traditions, and mentality; weakness of social relationships; and spread of various kinds of violence.

Keywords:

International interference - Interest clash- International perceptions- Absence of harmony - Consequences of interference - Internal powers.

تمهيد:

انتفض الليبيون في فيفري 2011، وانتظموا في مظاهرات كانت في بدايتها سلمية عمت أغلب مناطق شرق ليبيا، وامتدت فيما بعد إلى بعض مناطق غربها ولكن بوتيرة أخف، مطالبين فيها بالحرية والديمقراطية وتحسين الأوضاع المعيشية، والتي سرعان ما تطورت في مدينة بنغازي إلى مظاهرات مطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم، سجلت خلالها بعض الانتهاكات لحقوق المتظاهرين، ومع الأساليب غير المبررة التي استخدمت في قمع المتظاهرين، والتغطية الإعلامية المكثفة للأحداث، حدث تعاطف واهتمام ملحوظ للرأي العام العربي والعالمي بالأحداث الدائرة في ليبيا، دافعا هذا الحراك نحو التصعيد والتدويل على نحو متزايد، الوضع الذي وجدت فيه بعض الدول وخاصة الغربية فرصة سانحة لتصفية بعض الحسابات القديمة مع النظام السابق، ولهذه الأسباب وغيرها صدر قرارا مجلس الأمن الدولي، 1970 لسنة 2011، و1973 لسنة 2011، اللذان ساهما في وضع نهاية النظام السياسي الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود متتالية.

وبعد مضي أكثر من ستة أعوام على نهاية النظام السابق، مازال الصراع قائماً، ومازالت ليبيا تسعى جاهدة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي، وبناء مؤسسات مدنية ديمقراطية التي كان يطمح الليبيون إلى تحقيقها، ومن أجلها قامت انتفاضة فيفري 2011، بل ودخلت البلاد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، بحيث أضحت التفجيرات والاغتيالات والاختطافات السمة الأبرز في المشهد الليبي، وبذلك لم تتمكن البلاد من تحقيق نتائج مقبولة في عملية الانتقال الديمقراطي، بل على العكس فقد غرقت في دوامة من الأزمات والصراعات السياسية، وسط غياب كامل لمنطق سلطة الدولة ومؤسساتها الرسمية الحاكمة.

وفي واقع الأمر، رغم تردي الأوضاع نتيجة لانهيار الدولة، لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الأخلاقية والقانونية الناجمة عن التدخل العسكري، بل تُرك الليبيون وحدهم في ظل أوضاع شديدة الخطورة، أضحت فيه ليبيا دولة فاشلة، عاجزة عن حماية مواطنيها، والمقيمين على أراضيها، وما يتعرضون له من انتهاكات وترويع على يد التنظيمات والجماعات والمليشيات المتطرفة التي استحوذت على كميات كبيرة من السلاح الذي كانت تحتويه ترسانة الجيش الليبي في عهد النظام السابق، وهو ما خلق وضعا تتقاسم فيه حكم البلاد عدة حكومات وأجسام تشريعية، أحداها في شرق البلاد، وأخرى في غربها.

منهجية الدراسة وأهدافها:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف تأثير التوافق والمواقف وتضارب المصالح الدولية في الأزمة الليبية عام 2011، وكيف ساهم هدف الإطاحة بالنظام السابق في بلورة نوع من التوافق المؤقت الذي تمثل في صدور قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة الليبية في الفترة الأولى من عمر الانتفاضة الليبية في 2011، والتي بموجبها تشكّل تحالف دولي مكنّ حلف شمال الأطلسي من تنفيذ قراري مجلس الأمن 1970 لسنة 2011 و1973 لسنة 2011 إلى المدى الذي أطيح بالنظام السابق في 23 أكتوبر 2011، كما تحاول هذه الدراسة معرفة علاقة تضارب المصالح بتجاهل الدول التي شاركت في التحالف الدولي للتدخل العسكري في ليبيا ومآلات هذا التدخل وتداعياته.

وبعد الإطاحة بالنظام السياسي الليبي بقليل، سادت البلاد حالة من عدم الاستقرار، وتعثرت عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا، إلى جانب انهيار حاد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، واختلالات في منظومة القيم وأنماط التفكير، وترهلت العلاقات الاجتماعية، وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما علاقة تضارب المصالح الدولية بتداعيات التدخل الدولي الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟ إلى جانب ذلك يمكن إدراج جملة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها: كيف تعامل المجتمع الدولي مع الأزمة الليبية؟ ما هي أسباب اندفاع بعض الدول نحو التدخل العسكري المباشر في الأزمة الليبية، ولماذا ترددت دول أخرى عن فعل ذلك؟ كيف تعامل المجتمع الدولي مع الأزمة الليبية بعد الإطاحة بالنظام السياسي السابق؟ ولماذا تجاهلت الدول التي شاركت في التدخل في الأزمة الليبية مآلات التدخل العسكري؟ وما هي تداعيات التدخل الدولي الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، صيغت فرضية مفادها: "يرجع سبب التوافق المؤقت بين الدول التي شاركت في التدخل الدولي في الأزمة الليبية إلى وحدة الهدف وهو الإطاحة بالنظام السابق، ولكن ما إن تحقق ذلك حتى أضحى تضارب المصالح الدولية السبب الرئيس في ما آلت إليه الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية"، ولكي يتم الوقوف على مدى توافق المواقف والمصالح الدولية وتضاربها من الأزمة

الليبية ولمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينها، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمقارن، كما قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة تتضمن: الأزمة الليبية في مجلس الأمن، والمواقف الدولية من الأزمة الليبية، وتداعيات التدخل الدولي الأمنية والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول: الأزمة الليبية في مجلس الأمن

أثار التدخل الدولي في ليبيا جدلا واسعا ما بين مؤيد ومعارض، خاصة في مداولات مجلس الأمن الدولي حول الوضع في ليبيا التي عكست حالة من الاختلاف بين أعضائهِ، وفي 25 فيفري 2011، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول الأزمة الليبية، وبعد مداولات صدر القرار رقم 1970 لسنة 2011، بإجماع الأعضاء، مستنداً على الفصل السابع من الميثاق، والمادة رقم 41، التي تخّول المجلس اتخاذ ما يلزم من تدابير في سبيل تنفيذ القرار الذي أدان الهجمات الواسعة والممنهجة ضد المدنيين الليبيين، واعتبرها بمثابة جرائم ضد الإنسانية، وطالب النظام السابق بوقف العنف فوراً، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب الشعبية[1].

لقد تضمن هذا القرار عقوبات تقضي بمنع 16 شخصية ليبية في مقدمتهم العقيد معمر القذافي، وعدد من أبنائه، وأشخاص على صلة بنظامه من السفر إلى أراضي الدول الأعضاء، وتجميد أرصدتهم المالية، إلى جانب حظر بيع الأسلحة والذخائر إلى ليبيا، وإنشاء لجنة عقوبات خاصة بليبيا، والأهم من ذلك، قضى القرار بإحالة الوضع في ليبيا منذ منتصف فيفري 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وبذلك اعتبرت ممارسات النظام من أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، والتي تختص المحكمة بالنظر فيها، وتشمل جرائم الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب[2].

وقبل انقضاء شهر من صدور القرار الأول رقم 1970 لسنة 2011، عاد مجلس الأمن ثانية للانعقاد برئاسة الصين للنظر إلى الوضع في ليبيا بتاريخ 17 مارس 2011، ليصدر القرار رقم 1973 لسنة 2011 تحت الفصل السابع من الميثاق، وما يترتب على ذلك من آثار حاسمة على مسار انتفاضة فيفري، وكانت بنوده المؤثرة حول حماية المدنيين، والحظر الجوي محل مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء[3]. واستهلت جلسة مجلس الأمن بكلمة لوزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه (Alain Juppé)، التي حث فيها أعضاء المجلس بالتصويت لصالح القرار، وأعلن عن استعداد بلاده للمساهمة عسكريا في تنفيذ الحظر الجوي المزمع فرضه على ليبيا، وبذلك فقد مارست فرنسا وبريطانيا ضغطا كبيرا للتأثير على أعضاء مجلس

(1) مجلس الأمن، القرار رقم 1970 لسنة 2011، بتاريخ 26 فيفري 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

(2)مجلس الأمن، القرار رقم 1970 لسنة 2011، مرجع سابق.

(3) مجلس الأمن، القرار رقم 1973 لسنة2011، بتاريخ 17 مارس 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

الأمن لاعتماد القرار[1]، وتم التصويت على مشروع القرار، واعتماده بأغلبية 10 أصوات، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، وهي وألمانيا والبرازيل والهند، إلى جانب روسيا والصين اللتين لم تستخدما حق الفيتو، واكتفيا بالامتناع عن التصويت، وقد تضمن القرار الآتي[2]:

- حماية المدنيين، وأوكل تنفيذه إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير الضرورية .
- فرض حظر الطيران التجاري والعسكري، باستثناء طائرات المساعدات الإنسانية.
- تطبيق حظر الأسلحة على نطاق أوسع من القرار 1970 لسنة 2011، وإضافة أسماء جديدة إلى قائمة حظر السفر وتجميد الأموال، وتشكيل لجنة مراقبة للتحقق من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

يعد مؤتمر باريس حول الوضع في ليبيا بتاريخ 19 مارس 2011، البداية الفعلية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، والقاضي بالتدخل العسكري لحماية المدنيين في ليبيا، والذي خرج على إثره الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) معلناً بداية تنفيذ الحظر الجوي بتوجيه ضربات استهدفت وحدات من القوات المسلحة الليبية المتمركزة حول مدينة بنغازي في إطار عملية فجر أوديسا (Operation Odyssey Dawn)، واشتركت في تنفيذ القرار بشكل رئيسي كل من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، كما شاركت في العمليات دول أخرى شملت الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والأردن، وتركيا، والدنمرك، والنرويج، فكان للتدخل العسكري الدولي دوراً فاعلا في دعم معارضي النظام السابق الأمر الذي عجل بنهاية النظام السابق في 23 أكتوبر 2011[3].

ويشير في هذا الشأن شارلز مور (Charles Moore) في صحيفة التلغراف Telegraph إلى وجود ثلاثة شروط موضوعية ساهمت في نجاح التدخل الدولي والحرب على ليبيا، ويتمثل ذلك في: التفويض والشرعية التي وفرتها قرارات مجلس الأمن الدولي القرار 1973 لسنة 2011، وشرعية ودعم المنظمات الإقليمية خاصة جامعة الدول العربية، والفرصة في الدعم الذي وفرته الانتفاضة الليبية، مع ضعف القوات المسلحة الليبية[4].

([1]) جيسون دافيدسون (2014)، **"فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل"**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 134، ص 16.

([2]) مجلس الأمن، القرار رقم 1973 لسنة 2011، مرجع سابق.

([3]) كريستيان هيرو، "دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا"، **مجلة المسلح**، 25 سبتمبر 2012: http://almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44

([4]) Shashank Joshi, "Six Lessons from Libya", **in Conservative Middle East**, October 2011, P 16.

وبعد الإعلان عن انتهاء النظام السابق في 23 أكتوبر2011، أجتمع مجلس الأمن بتاريخ 27 أكتوبر 2011، وأصدر بإجماع أعضائه القرار رقم 2016 لسنة 2011، منهيا بذلك التفويض الذي منح للدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، وقرر أيضاً رفع حظر الطيران اعتبارا من يوم 31 أكتوبر 2011، كما نص القرار على تخفيف الحظر الدولي على الأسلحة ليتمكن بذلك المجلس الوطني الانتقالي من الحصول على ضروريات الأمن الوطني، كما أنهى القرار تجميد أموال المؤسسة الوطنية للنفط، وجميع القيود على البنك المركزي الليبي، وغيره من المؤسسات الرئيسة، كما أنهى كلياً الحظر على الرحلات الجوية الليبية المسجلة[1].

وفي ظل الانتشار الواسع للسلاح الذي خلفته ترسانة القوات المسلحة الليبية، وما ترتب عن ذلك من تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي خاصة مناطق الساحل، أجتمع مجلس الأمن الدولي بتاريخ 31 أكتوبر 2011، وأصدر القرار رقم 2017 لسنة 2011، مشددا فيه على مدى خطورة انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة غير المشروعة في منطقة الساحل، وناشد السلطات الليبية على ضرورة التنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بهدف تدمير مخزونها وفقاً للالتزامات الدولية بالخصوص[2].

وفي 12 مارس 2012، أصدر مجلس الأمن بإجماع أعضائه القرار رقم 2040 لسنة 2012، والقاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عاماً آخر، ويتمثل عمل هذه البعثة في مساعدة السلطات الليبية في تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية، ودعم الجهود الليبية في مختلف المجالات، منها إدارة عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون، ورصد حقوق الإنسان وانتهاكاتها، والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة[3].

وبتاريخ 14 مارس 2013، أصدر مجلس الأمن بإجماع أعضائه القرار رقم 2095 لسنة 2013 تحت البند السابع، والقاضي بضرورة معاقبة منتهكي حقوق الإنسان في ليبيا، والإفراج عن الموقوفين في السجون بصفة غير رسمية وبشكل تعسفي. إلى جانب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عاما آخر، للمساعدة في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون، ورصد وحماية حقوق الإنسان، وإعادة إقرار الأمن، والتصدي لانتشار الأسلحة، وبناء قدرات الحكومة، ودعم جهود المصالحة الوطنية والعدالة

(1) مجلس الأمن، القرار رقم 2016 لسنة 2011، بتاريخ 27 أكتوبر 2011، يتعلق بالحلة في ليبيا.

(2) مجلس الأمن، القرار رقم 2017 لسنة 2011، بتاريخ 31 أكتوبر 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

(3) مجلس الأمن، القرار رقم 2040 لسنة2011، بتاريخ 12 مارس 2012، يتعلق بالحالة في ليبيا.

الانتقالية، وتخفيف الحظر على تزويد الحكومة الليبية بالأسلحة، ومسألة تهريب السلاح من ليبيا باعتبارها خطراً يهدد الأمن والسلم الدوليين[1].

وفي أعقاب حادث السفينة (Morning Glory) في مارس 2014 ومحاولتها بيع وتسويق النفط الليبي خارج إطار سلطة الدولة، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2146 لسنة 2014، *يدين* فيه جميع محاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا؛ ويشدد فيه على قيام كافة الدول بعدم السماح للسفن التي ترفع علمها بالتورط في عمليات تصدير النفط الليبي بطريقة غير قانونية، ويأذن القرار للدول الأعضاء بتفتيش السفن التي تحددها اللجنة المنشأة بالخصوص في أعالي البحار، وأن تستخدم ما يلزم من إجراءات وتدابير لمنع تقديم خدمات التموين من قبيل التزود بالوقود أو الإمدادات أو غيرها من الخدمات المقدمة للسفن من قبل رعاياها أو انطلاقا من أرضيها لصالح السفن التي تقوم بهذه الأعمال غير المشروعة[2].

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2278 لسنة 2016، الذي يؤكد فيه على أن حكومة الوفاق الوطني هي المسؤولة الأولى عن اتخاذ الإجراءات لمنع التصدير غير المشروع للنفط الليبي، واعتبار أن تصدير النفط من جانب المؤسسات الموازية التي لا تتصرف تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني أمر مدان وغير مشروع، وتجميد طلب توريد الأسلحة إلا بطلب من حكومة الوفاق لمحاربة (داعش)، وضرورة توقف الدول الأعضاء بالتعامل مع المؤسسات الموازية التي تدعي لنفسها صفة السلطة الشرعية، والتأكيد على أهمية مساءلة كافة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي، والإبقاء على تجميد أصول المؤسسة الوطنية للاستثمار LIA وعلى حظر توريد السلاح إلى ليبيا[3].

المحور الثاني: المواقف الدولية من الأزمة الليبية

أولا– الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالعمل على تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط من خلال ثنائية الهيمنة والنفوذ على مصادر النفط والغاز، والحفاظ على أمن إسرائيل[4]، أكثر من اهتمامها في واقع الأمر بالقيم والمثل الديمقراطية المتمثلة في دعم طموحات شعوب المنطقة في تحقيق الحرية والديمقراطية. وبسبب ما

([1]) مجلس الأمن، القرار رقم 2095 لسنة 2013، بتاريخ 14 مارس 2013، يتعلق بالحالة في ليبيا..

([2]) مجلس الأمن، القرار رقم 2146 لسنة 2014، بتاريخ 19 مارس 2014، يتعلق بالحالة في ليبيا.

([3]) مجلس الأمن، القرار رقم 2278 لسنة 2016، بتاريخ 31 مارس 2016، يتعلق بالحالة في ليبيا.

([4]) خطاب وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل في ندوة سوريف لعام 2013 التي أقامها معهد واشنطن في سياسة الشرق الأوسط بالعاصمة الأمريكية"في 9 مايو 2013:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east

حدث، وما يزل يحدث في المنطقة العربية من انتفاضات شعبية، وما نتج عنها من تداعيات، أصبح ليس بمقدور الولايات المتحدة الاستمرار في دعم الأنظمة المخالفة للقيم الديمقراطية على حساب مطالب الشعوب التي تنادي بالحرية والديمقراطية وتحسين الأوضاع المعيشية، وبالتالي لا مناص من الاستجابة لهذه المطالب بما لا يتعارض مع المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة[1].

لقد تميز الموقف الأمريكي تجاه ما يجري من أحداث في ليبيا في بداية الأمر بالتريث وعدم الاندفاع[2]، ويرجع ذلك لمعاناتها من تبعات تدخلها في كل من أفغانستان والعراق والصومال، فالموقف الأمريكي ظل أسير اتجاهات ثلاثة توجه المؤسسات والمصالح الأمريكية، الأول تدفع به الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في بسط المزيد من الهيمنة على موارد النفط والطاقة في العالم بما في ذلك النفط الليبي، الذي يتميز بالجودة والوفرة نسبيا وقربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب أن طرق نقله تعتبر آمنة، ولا تشهد توترات مقارنة بنفط الخليج[3]، كما يعزى هذا التردد أيضاً في الموقف الأمريكي، والذي عبرت عنه الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) جيمس كلابر (James Clapper) التي أكد من خلالها إلى إمكانية تفوق العقيد معمر القذافي واستمراره على رأس السلطة مع أمكانية تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة[4].

أما الاتجاه الثاني فعبرت عنه وزارة الدفاع الأمريكية (Pentagon) التي لا تريد التورط في حرب جديدة، ولو كانت في صالح شركات النفط خوفا من الانزلاق في مستنقع ليبي أشبه ما يكون بالعراق والصومال وأفغانستان، وقد عبر عن هذا الاتجاه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن (Michael Mullen)، ووزير الدفاع روبرت جيتس (Robert Gates) أثناء جلسة استماع أمام الكونجرس الأمريكي على أن الدافع وراء التدخل الأمريكي في ليبيا هو دعم الحلفاء الأوربيين، ويرتبط الاتجاه الأمريكي الثالث والأخير من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس (Susan Rice)، وهيلاري كلينتون (Hillary Clinton)[5]، وبالخصوص أوضح تحقيق نشرته جريدة نيويورك تايمز (New York Times) بأن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون كانت الداعم الأكبر لمشاركة

([1]) يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان"، **المستقبل العربي**، العدد 431، 5 جانفي 2015، ص 14.

([2]) "شهادات 50 شخصية أميركية وليبية عن كواليس التدخل الغربي أثناء الانتفاضة"، **بوابة الوسط**، السبت 31 ديسمبر 2016: http://alwasat.ly/ar/news/libya/98161

([3]) فاضل عبداللطيف، "السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع الشأن الليبي"، **الوطن الليبية**، 11 جانفي 2012.

([4]) شريف شعبان مبروك، " دور "الناتو" في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري":
http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7957

([5]) محمد عاشور مهدي، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، في **مؤتمر: نظرة نقدية في ثورات 2011 في شمال أفريقيا وتداعياته**، أثيوبيا أديس أبابا، مايو، 2011، ص 14.

واشنطن في الحملة العسكرية ضد ليبيا، ونقلت الجريدة عن وزير الدفاع، روبرت غيتس، "إنه في أكثر من نصف القرارات التي اتخذتها الإدارة الأميركية، فإن دعم هيلاري كلينتون كان السبب الرئيس في إقناع الرئيس باراك أوباما المتردد في اتخاذها"[1].

وكانت الغلبة في نهاية الأمر للاتجاه الأخير، الذي تدعمه مصالح شركات النفط الأمريكية، والقاضي بضرورة اللحاق بالتدخل العسكري بل وقيادته، فالولايات المتحدة تدرك بأنها معنية أساساً بالجزء الأكبر من أي عمل عسكري في ليبيا، وذلك للحفاظ على موقعها القيادي في العالم، وما يتطلب ذلك من دعم مصالح حلفائها في غرب أوروبا، كما صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن في جلسة استماع لمجلس الشيوخ الأمريكي، وأن لا يترك الوضع في ليبيا للاندفاع الفرنسي، ولقد ساهمت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية حاسمة ضد دفاعات الجيش الليبي الجوية، ودعمت قوات حلفائها بالقنابل الذكية، وأخذت على عاتقها تزويد الطائرات المشاركة في الحملة بالوقود، إلى جانب الدعم اللوجستي في العمليات العسكرية لكونها الدولة التي تقود الحلف [2].

ثانيا– المواقف الأوروبية:

تعكس المواقف الأوروبية تجاه الأزمة الليبية إبان انتفاضة 17 فيفري تضاربا في المصالح، وتعقيدا في الحسابات[3]، فقد أظهرت الأحداث إصرارا فرنسيا غير مسبوق على لهجة وموقف شديدين تجاه الأزمة الليبية، في حين حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي نحو ليبيا، ومحاولة الاقتراب من الموقف الفرنسي، ولقد اتسمت مواقف الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مثل إيطاليا وألمانيا واليونان بالتردد والغموض إلى حد كبير[4]، وبالرغم من ذلك، فقد التزم الاتحاد الأوروبي بشكل عام، واعتمد مجموعة من العقوبات على النظام الليبي بتعليق كافة أشكال التعاون الفني والمفاوضات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالأزمة الليبية[5].

([1]) شهادات 50 شخصية أميركية وليبية عن كواليس التدخل الغربي أثناء الثورة، **بوابة الوسط**، السبت 31 ديسمبر 2016:
http://alwasat.ly/ar/news/libya/98161

([2]) أحمد الزروق الرشيد (2013)، "البعد الدولي لثورة 17 فبراير الليبية"، في: التقرير الاستراتيجي الليبي 2012، طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

([3]) "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، **الحوار المتمدن**، ص 10:
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

([4]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ص 75.

([5]) أحمد جلال محمود عبده (2014)، "صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، ص 386.

لقد سارعت فرنسا منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، إلى جانب دفع غيرها من دول العالم تجاه التدخل العسكري لحسم الوضع في ليبيا[1]، وربما يفسر هذا التشدد من قبلها من أجل الحصول على حصتها من الاستثمارات النفطية في ليبيا، خاصة بعد أن حاولت ليبيا التنصل من الالتزام بعقود تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، أبرمت بين ليبيا وفرنسا خلال زيارة العقيد معمر القذافي إلى فرنسا في عام 2008[2]، وكذلك التخلص من منافس قوي لسياساتها في دول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا وحماية مصالح فرنسا الحيوية في تلك المناطق[3]، كما ترجع أيضاً للانتقادات التي وجهت لفرنسا لتباطئها في التعامل مع الثورتين التونسية والمصرية، وربما أراد الرئيس نيكولا ساركوزي من ذلك الإنفراد بالوضع في ليبيا من خلال تنفيذ ضربات استباقية تتيح له إبراز فرنسا كقوة رائدة في منطقة شمال أفريقيا، خاصة وأنها معنية أساساً بأوضاع المنطقة لأسباب تاريخية وإستراتيجية. وهكذا تبلور موقف فرنسا الرسمي في مشاركتها الفعالة بدفع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لاستصدار قراراته المتعلقة بالأزمة الليبية، خاصة قراري 1970 لسنة 2011 و1973 لسنة 2011، إلى جانب السبق في قيام القوات الجوية الفرنسية بغارات مدمرة على القوات المسلحة الليبية التي كانت تحاصر مدينة بنغازي في 2011/3/19[4].

أما بريطانيا فكانت تتمتع بنفوذ تقليدي في ليبيا الملكية قبيل ثورة سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي، إذ لا أحد ينكر المساعدات والدعم البريطاني لليبيين التي ساهمت إلى جانب دول الحلفاء في وضع نهاية للوجود الايطالي في ليبيا بعد ما يزيد على ثلاثة عقود بقليل من الاستعمار، وقد ساعد ذلك في أن تتمتع بريطانيا بنفوذ وتأثير كبيرين في السياسة الليبية بعد الاستقلال، وأن تحقق مصالحها الاقتصادية من خلال توثيق علاقاتها مع النظام الملكي في ليبيا، ولكن بعد نجاح ثورة سبتمبر 1969، فقدت بريطانيا بعضا من نفوذها ومصالحها الاقتصادية، حتى وصلت علاقاتها مع النظام الجديد إلى حد القطيعة، وفي المقابل وفرّت بريطانيا ملاذا آمنا للمعارضة الليبية في الخارج، وربما يفسر هذا الوضع الموقف الحاسم لبريطانيا من انتفاضة فبراير 2011[5].

([1]) جيسون دافيدسون (2014) **فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل**، مرجع سابق، 18.

([2]) "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، **الحوار المتمدن**، ص 11:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

([3]) علي عبداللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي" في: التقرير الاستراتيجي الليبي 2012، طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ص 54.

([4]) كريستيان هيرو، "دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا"، **مجلة المسلح**، 25 سبتمبر 2012: http://almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44

([5]) نفس المرجع.

لقد حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا لإيجاد موقع مقبول لتنفيذ سياستها الخارجية في محاولة للاقتراب من الموقف الفرنسي، وذلك بهدف حماية الاستثمارات النفطية، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة التي نتجت عن تسوية قضية لوكربي في عام 2003[1]. لقد سارعت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في وقت مبكر، وساهمت في إقرار التدخل الدولي في ليبيا، وذلك من خلال دعم المساهمة بفاعلية في إصدار قراري مجلس الأمن الدولي 1970 لسنة 2011، و 1973 لسنة 2011، كما ساهمت الحكومة البريطانية في دعم المجلس الوطني الانتقالي مادياً ومعنوياً، بتوفير بعض معدات الاتصالات والملابس العسكرية، بما لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الليبي، وذلك بهدف تعزيز قدرات القوات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي. كما استجابت الحكومة البريطانية لطلب المجلس الوطني الانتقالي وبموافقة الأمم المتحدة، بالإفراج عن بعض الأرصدة الليبية التي كانت مجمدة بموجب عقوبات مجلس الأمن الدولي. وتم تسليم 1.86 مليار دينار ليبي من العملات الورقية كانت قد طبعت في المملكة المتحدة قبيل الانتفاضة الليبية لمساعدة الليبيين في تلبية احتياجاتهم الأساسية[2].

وفيما يتعلق بإيطاليا التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وطيدة رغم مظاهر الشد والجذب في العلاقات بين البلدين، اتسم موقفها بالغموض في بداية الانتفاضة الليبية، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها علاقات الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية اللذين يفرضان وجودهما على طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين، فرغم المزاجية التي كان يتعامل بها القذافي مع إيطاليا، ومحاولته الظهور دائماً بمظهر المجاهد والمدافع عن حقوق الليبيين في المطالبة بالتعويض عن حقبة الاحتلال الإيطالي، فهو على يقين أن إيطاليا سوف ترضخ في نهاية المطاف لمطالبه في سبيل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ليبيا التي تتعدى مطالب العقيد معمر القذافي الشخصية، ورغم ذلك ظلت العلاقات الليبية الايطالية مثنية[3].

لقد اتسم الموقف الإيطالي في بداية انتفاضة 17 فبراير بالغموض، وذلك لعدة اعتبارات، لعل أهمها حساسية الإرث الاستعماري، والمصالح الاقتصادية الايطالية في ليبيا، فهي شريك رئيسي في مجالات النفط والغاز، والمشروعات التي توطدت بعد وصول رئيس الوزراء سلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) للسلطة في إيطاليا، فقد تم توقيع على معاهدة الصداقة الليبية الايطالية في عام 2008، التي ساهمت في توطيد علاقات التعاون بين إيطاليا وليبيا، ومنحها لإيطاليا مزايا تفضيلية عن غيرها من الدول، إلى جانب تهديد العقيد معمر القذافي بأنه سوف يغرق أوروبا بآلاف المهاجرين غير الشرعيين في حالة انحيازها للانتفاضة، وستكون إيطاليا المتضرر الأكبر من ذلك، ورغم ذلك تأثر الموقف الايطالي بتشجيع من الدول

([1]) علي عبداللطيف حميدة، مرجع سابق، ص 54.

([2]) محمد عاشور مهدي، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

([3]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ص 77.

الغربية، والرأي العام الايطالي والعالمي، ولتطور الأوضاع على الأرض لصالح الانتفاضة في بنغازي، لقد دفعت هذه الأسباب وغيرها القيادة الايطالية لاتخاذ موقف مؤيد للانتفاضة الليبية، تبلور في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وتقديم تسهيلات كبيرة للحملة العسكرية الغربية على ليبيا في إطار تنفيذ قراري مجلس الأمن 1970 لسنة 2011 و 1973 لسنة 2011 [1].

أما ألمانيا فكانت استجابتها على ما يجري من أحداث في ليبيا بطيئة نسبيا، فرغم معارضتها للتدخل الدولي في الأزمة الليبية، إلا أنها ترى بضرورة تحرك المجتمع الدولي لإيقاف العنف الذي يمارسه القذافي في مواجهة معارضيه بما يكفل حماية المدنيين الليبيين، إن اختلاف الموقف الألماني عن الفرنسي في كون الأخير حاول استغلال الظروف الإنسانية لتحقيق مكاسب ومكانة سياسية وإستراتيجية ريادية لفرنسا التي طالما بحثت عنها وبشتى الوسائل، وما يميز قرار ألمانيا هو امتناعها عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011، القاضي بضرورة حماية المدنيين الليبيين باستخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك استخدام القوة، وظهرت ألمانيا من خلال هذا الموقف كطرف دولي مستقل الإرادة والقرار الرافض للخضوع للاتجاه العام العالمي، كما يعكس هذا القرار أيضا اتجاهات الرأي العام الألماني بعدم رغبة ألمانيا في استخدام قواتها العسكرية في حل النزاعات الدولية، وهو ما ميز سياسة ألمانيا في محاولة النأي بنفسها عن استخدام القوة في العلاقات الدولية بما يتفق مع ترتيبات الحرب العالمية الثانية[2].

ثالثا– موقفا روسيا والصين:

تدلل مجريات أحداث الانتفاضة الليبية في 2011 على تأييد روسيا والصين للعقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي فرضت على النظام الليبي وفق القرار 1970 لسنة 2011، وهو ما يعكس نوعا من التوافق مع الدول الغربية إزاء الوضع في ليبيا، إلا أن سرعان ما حدث تباينا واضحا بين هاتين الدولتين، وبين مواقف الدول الغربية، ويتجسد ذلك في موقف هاتين الدولتين من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، الذي أقرّ فرض منطقة حظر جوي على النظام الليبي، كما أصبح هذا التباين واضحاً في تحفظ كلتا الدولتين على القرار، رغم عدم استخدامهما حق النقض (الفيتو) عليه، ولعل سبب ذلك يرجع لضغوط الدول الغربية، وكذلك رد النظام الليبي العنيف واستخدامه المفرط للقوة والأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين، فهناك من يرى أن روسيا والصين خُدعتا في الحالة الليبية، وأشار السفير الروسي بالخصوص بأن القرار 1973 لسنة 2011 لم يخوّل دول حلف الناتو الأذن القانوني بالتدخل العسكري وتغيير النظام السياسي

(1)،أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ص 77.

(2) نفس المرجع، ص 78.

القائم في ليبيا[1]، كما زادت حدة التباين في الاتساع مع تجاوز قوات التحالف الدولي الجوية التفويض الممنوح من الأمم المتحدة وفق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالأزمة الليبية[2].

لقد ارتبطت روسيا بعلاقات ومصالح وطيدة مع ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي ورثتها عن الحقبة السوفيتية، واستمرت هذه العلاقات على حالها حتى قيام انتفاضة 17 فيفري 2011، التي رأت فيها تهديدا مباشرا لهذا النفوذ، قد يجعلها تخسر صفقات أسلحة ومشاريع كبيرة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز، وبناء مؤسسات ومصانع عملاقه تقدر بعشرات المليارات من الدولار، وهذا ربما يفسر استمرار روسيا في دعم ليبيا في مواجهة معارضيه رغم عدم اعتراضها في بادئ الأمر على قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الليبية. لقد حاولت روسيا الموازنة بين مصالحها في ليبيا من جهة، والظهور بالدولة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، وغير منحازة إلى الأنظمة الاستبدادية في المنطقة من جهة أخرى، وهو ما دفعها للاستجابة للمطالب الدولية القاضية بالتخلي عن دعمها للعقيد معمر القذافي ومساندته، وهو مما جعلها تكتفي بعدم الاعتراض على قراري مجلس الأمن 1970 لسنة 2011، و 1973 لسنة 2011، مع أنها لم تتوقف لاحقا عن انتقاداتها لتنفيذ هاذين القرارين[3].

وبخصوص الصين، فقد شكلت الثورات العربية تحديا حقيقيا لنفوذها المتنامي في المنطقة، حيث يتعارض الانحياز لهذه الثورات مع طبيعة النظام السابق فيها من جهة، ويفقدها حلفاء تقليدين في المنطقة العربية من جهة أخرى[4]، فمن الملاحظ أن الاقتصاد الصيني يعتمد أساسا على علاقات عقلانية متوازنة مع أغلب دول العالم، وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، مما جعلها تتسم بالتريث والتمعن في اتخاذ قرارات سياسيتها الخارجية في أي قضية دولية قد تتسبب في فقدانها لمصالحها الاقتصادية، فالصين دولة ترتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة مع ليبيا، فاستثماراتها في ليبيا كبيرة في مجال الاتصالات والإسكان تقدر بنحو 20 مليار دولار، تكفي الإشارة إلى أنه غداة الانتفاضة الليبية، وصل عدد العمال الصينيون في ليبيا نحو 30 ألف عامل يعملون في الشركات الصينية المنتشرة في معظم مناطق البلاد، وهكذا اتجه الموقف الصيني في بداية الأزمة بالانحياز لصالح القذافي، ولكن مع ميل الكفة لصالح الانتفاضة اتجهت الصين دون تردد لتغيير موقفها لصالح المجلس الوطني الانتقالي[5].

([1]) علي عبد اللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي" مرجع سابق، ص 64..

([2]) أحمد جلال محمود عبده (2014)، "صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، ص 383.

([3]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، 78.

([4]) أحمد جلال محمود عبده (2014)، "صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010"، مرجع سابق، ص 383.

([5]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، 79.

رابعا– مواقف الدول العربية:

جاء موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الليبية على غير العادة، حيث انحازت مبكرا إلى جانب التدخل العسكري في الأزمة الليبية على خلاف الوضع مع أحداث ثورتي مصر وتونس، فقد قررت تعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية حتى يتوقف القتال بين النظام الليبي ومعارضيه، بل طالبت مجلس الأمن الدولي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين[1]، وفي 12 مارس 2011، أيدت جامعة الدول العربية على مستوى وزراء خارجيتها، باستثناء سوريا واليمن والسودان والجزائر، اقتراحا يقضي بفرض منطقة حظر للطيران، وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف الجوي، ودعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات فورية كفيلة بتحقيق هذا الهدف[2].

وفي 14 مارس، وبناء على رغبة الجامعة الدول العربية، طلب وفد لبنان العضو العربي في مجلس الأمن الدولي عقد جلسة للمجلس وفي أسرع وقت ممكن لعرض ومناقشة الوضع في ليبيا بما في ذلك طلب الجامعة العربية بفرض حظر جوي لحماية المدنيين في ليبيا، وعلى الفور استخدمت الدول الغربية الثلاث في مجلس الأمن الدولي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة طلب الجامعة العربية وتبنته في مجلس الأمن ليتبلور لاحقاً في مشروع قرار تم أعداده توزيعه على باقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في صيغة قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011، والذي أتاح التدخل الدولي في ليبيا[3].

لقد تباينت مواقف الدول العربية من الانتفاضة الليبية من دولة لأخرى، وتفاوتت من الموقف القطري المنحاز كليا للمعارضة المسلحة، إلى الموقف الجزائري الرافض كلياً للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية، وبين هذين الموقفين، تتدرّج مواقف الدول العربية الأخرى بين موقف مؤيد باعتدال، وموقف معارض باعتدال، ومواقف أخرى غامضة. لقد عملت قطر وبكل الوسائل لدعم المعارضة الليبية المسلحة، فقد قدمت الدعم المادي بمنحها ما قيمته 400 مليون دولار، ومساعدتها للمعارضة المسلحة في بيع النفط الليبي الواقع في المناطق خارج سيطرة النظام السياسي السابق، إلى الدعم المعنوي المتمثل في الدور الحيوي الذي قامت به قناة الجزيرة وإدارتها للحرب الإعلامية والدعائية ضد النظام السياسي السابق[4].

أما الموقف السعودي، فقد جاء متعاطفا مع المعارضة الليبية المسلحة، حيث استطاعت من خلال التدخل الدولي التخلص من خصم وعدو عنيد، وصلت معه حد العداوة إلى اتهام ليبيا بمحاولة اغتيال الملك

([1]) تيسير إبراهيم قديح (2013)، "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 149.

([2]) جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 2011/3/12، يتعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي.

([3]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ص. 80.

([4]) علي عبد اللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي"، مرجع سابق، ص 56.

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وبصفة عامة يمكن تفسير الدوافع والمواقف القطرية والسعودية والإماراتية للتأكيد على مصالحها باعتبارها دولاً غير ديمقراطية، فقد حاولت هذه الدول التأثير في نتائج هذه الثورات لاحقاً بما يخدم مصالحها، إلى جانب توزيع الأدوار من خلال الرؤية الأمريكية لحلفائها في قطر والسعودية وغيرها من الدول العربية، ومن هنا اتجهت سياسة هذه الدول في تأييد حلفائها الإسلاميين بما يتطابق مع مصالحها[1]، ولقد نجحت الدبلوماسية القطرية والإماراتية والسعودية في دفع جامعة الدول العربية بطلب من مجلس الأمن بالتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، إلى جانب ذلك شارك السلاح الجوي القطري والإماراتي لاحقا في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1973 لسنة 2011 [2].

وفيما يخص موقفا تونس ومصر، فلعل تزامن قيام الثورات الثلاث في تونس ومصر وليبيا، وما نتج عنه من انهيار التحالف في المصالح الذي كان قائما بين القذافي وحسني مبارك وزين العابدين بن علي من أهم عوامل نجاح الانتفاضة في ليبيا، حيث أفقد ذلك العقيد معمر القذافي القدرة على حصار المناطق المناوئة له واستعادتها تحت السيطرة، خاصة مناطق برقة في شرق ليبيا، التي تمكنت من التخلص من سيطرته خلال شهر فبراير 2011، وفشلت كل جهود النظام السابق في إخضاعها، وبذلك فإن نجاح الانتفاضة في تونس ومصر وفرّ متنفسا ومصدرا للدعم الخارجي، فعبر الأراضي التونسية، تمكنت المعارضة المسلحة في جبل نفوسة من الحصول على الدعم اللازم من سلاح وغذاء وأدوية ومستلزمات الطاقة، كما سمحت الحدود الليبية المصرية من دخول المساعدات المختلفة إلى مناطق برقة في شرق ليبيا[3].

أما الموقف الجزائري، فقد جاء منسجما إلى حد كبير مع سياستها وفقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومتوافقاً مع العلاقات والإرث التاريخي الذي يربط شعبي ليبيا والجزائر، ومع ما قدمه الليبيون من دعم مادي ومعنوي خلال حرب التحرير الجزائرية، وبحكم التوازن الاستراتيجي لدول المغرب العربي، والاستقطاب بين هذه الدول في بعض القضايا خاصة قضية الصحراء الغربية التي ساهمت في توثيق العلاقات الليبية الجزائرية[4]، كما يمكن تفسير المخاوف الجزائرية للحساسية من التدخل الأجنبي من إدراكها لمآلات هذا التدخل، وما قد يشكله ذلك من جذب للمقاتلين المتطرفين الأجانب إلى ليبيا، الوضع الذي عانت منه الجزائر كثيرا خاصة في حقبة تسعينات القرن الماضي، والتي عرفت بالعشرية السوداء (1991-2002) [5].

([1]) علي عبد اللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي"، مرجع سابق،، ص 57.

([2]) نفس المرجع، ص. 57.

([3]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سبق ذكره، 81.

([4]) علي عبد اللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي" مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

([5]) نفس المرجع، ص 59.

خامسا– الموقف التركي:

انعكست العلاقات مع ليبيا على الموقف التركي الذي جاء أكثر تحفظا إزاء التدخل الخارجي في الشأن الليبي، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم دول حلف شمال الأطلسي، وبدت تركيا أقرب إلي تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية[1]، ولعل سبب هذا التردد هو ما وصل إليه مستوى التّبادل التجاري بينها وبين ليبيا في عام 2010 التي سجلت حينها 9.8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشّركات التركية حتى عام 2013، ففي قطاع التشييد وصلت قيمة الاستثمارات التركية ما قيمتها 15 مليار دولار منحت للشركات التركية في هذا المجال[2].

أما على مستوى العلاقات السياسية، فقد ارتبطت تركيا مع ليبيا بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد معمر العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخّل العسكري في قبرص عام 1974، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمّة العربية في سرت 2010، وقد عمل القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان في قمة سرت للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد العربية والأفريقية والإسلامية[3].

انطلاقا من ذلك، ونتيجة لتعاظم الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسّرت تركيا بأن السعي لاستصدار تدخّل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدّد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصّة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الرّكيزة الأساسية لمعارضة أيّ تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن التأكيد على ذلك بالإشارة إلى تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عندما قال "نحن العثمانيون الجدد" في إشارة إلى تنامي الدور التركي في شمال أفريقيا على حساب الدول الكبرى، وفي لهجة سادت فيها نزعة التحدّي قال أوغلو في 2010/11/24: "لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد نيكولا ساركوزي، كلّما رفع رأسه في أفريقيا، سفارة تركية عليها العلم التركي"[4].

([1]) علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **السياسة الدولية**، العدد 206، أكتوبر 2016: http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

([2]) أحمد جلال محمود عبده (2014)، "صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010"، مرجع سابق، ص 383.

([3]) أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ص 82.

([4]) نفس المرجع، ص 82.

لقد جاءت براغماتية الموقف التركي نتيجة لواقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى الموازنة بين حسابات الرّبح والخسارة في مصالحها القومية قبل الانحياز إلى التدخل في الأزمة الليبية، وبصدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، والقاضي بفرض حظر جوّي على ليبيا لحماية المدنيين، وما تلاها من إحالة تطبيق القرار إلى حلف شمال الأطلسي، كان لازما على تركيا المشاركة في الحملة العسكرية إدراكا منها أن النظام السياسي الليبي زائل لا محالة، وهو ما جعلها تنحاز مكرهة لصالح الانتفاضة واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي، ومساهمتها الفعالة في تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة الليبية[1].

سادسا– مواقف الدول الإفريقية:

تأثرت مواقف الدول الإفريقية بشكل عام بالمساعدات التي كانت ليبيا تمنحها إلى بعض الدول الأفريقية خلال حقبة النظام السابق، والتي تضاعفت بشكل كبير منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وجاءت بهدف أن يكون للقيادة الليبية دور محوري في تأسيس الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم مجموعة متنوعة من الدول الإفريقية والعربية والإسلامية[2]، حتى لقب العقيد معمر القذافي نفسه بملك ملوك أفريقيا، واستخدم النظام كل إمكاناته الاقتصادية بالاعتماد على مؤسسات استثمارية ومصرفية ومنظمات خيرية، يأتي في مقدمتها مؤسسة القذافي برئاسة المهندس سيف الإسلام القذافي، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (LAFICO) التي تمتلك 25 مصرفا وشركة استثمارية موزعة على المنطقة الممتدة من العاصمة الأوغندية كمبالا شرقا إلى العاصمة الغانية أكرا غربا[3].

وبعد فترة وجيزة من بداية انتفاضة 17 فيفري، أصدر الاتحاد الإفريقي بيانا أدان فيه أسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين المدنيين، واتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد قرارا في 12 مارس برفض التدخل العسكري الدولي، وتشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للعمل مع جميع الأطراف من أجل حوار شامل حول الإصلاحات المطلوبة، كما عقد الاتحاد الأفريقي قمة طارئة في أديس أبابا في 25 مارس 2011، لبحث الأوضاع في ليبيا حضرها ممثلون عن القذافي لتتبلور في خارطة طريق لتسوية الأزمة الليبية، وفي 10 ابريل 2011، توجه وفد إفريقي رفيع المستوى برئاسة رئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما (Jacob Zuma) إلى ليبيا، وطرح مبادرة إفريقية لا تكاد تختلف في جوهرها عما طرحته تركيا من مقترحات سابقة لحل الأزمة[4].

([1])أحمد الزروق الرشيد، مرجع سابق، ، ص 83.

([2]) علي عبد اللطيف حميدة، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي" مرجع سابق، ص 52.

([3]) أحمد الزروق الرشد، مرجع سابق، ص 83.

([4]) نفس المرجع، ص 84.

وبذلك انقسم الموقف الإفريقي تجاه الانتفاضة الليبية إلى فريقين، الأول بزعامة جنوب إفريقيا وتدعمه دول قوية أخرى مثل غانا، وزيمبابوي، والثاني تقوده نيجيريا وتدعمه أثيوبيا والسنغال، وتوحي مواقف الدولتين الأخيرتين بتبعيتهما الواضحة للموقف الأميركي والفرنسي تباعا، وهناك مواقف أخرى لدول تضم النيجر وغينيا بيساو وزيمبابوي انحازت لصالح النظام السابق، وهو ما ساعد على استمرار انقسام الموقف الأفريقي لبعض الوقت، وفي هذا السياق، قادت جنوب أفريقيا بما يشبه الحرب الباردة على قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالأزمة الليبية، رغم موافقتها على قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011، الذي اعتبرت أن دوره لا يتعدى حماية للمدنيين ووقف العنف، ولم تكن تتوقع أن يستخدم التفويض بموجب هذا القرار التدخل للإطاحة بنظام القذافي، وفي السياق ذاته، يمثل موقف الرئيس روبرت موجابي (Robert Mugabe) أكثر المواقف الأفريقية تطرفا، حيث تجاوز الأمر رفض الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، بل امتد إلى منع البعثة الليبية من استبدال راية البلاد الجديدة والمعتمدة في ليبيا في الفترة ما بعد القذافي على مبنى البعثة الليبية، وأمهلت السفير الليبي ثلاثة أيام لمغادرة البلاد بعد أن تحول ولاؤه للنظام الجديد،كما أدان روبرت موجابي كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا والجابون الأعضاء في مجلس الأمن عن أفريقيا على تصويتها لصالح القرار رقم 1973 لسنة 2011، ووصف موقفها بالساذج لانسياقها وراء الدول الغربية الاستعمارية التي تبحث عن السيطرة على موارد القارة[1].

المحور الثالث: تداعيات التدخل الدولي

بضع سنوات مضت على ليبيا ما بعد انتفاضة فيفري 2011، ومازالت البلاد تعاني في مختلف مناحي الحياة، فغالبية الليبيين أصبحوا يكافحون من أجل تأمين حاجياتهم الأساسية، وذلك بسبب مآلات التدخل الدولي وتداعياته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تداعيات تتعلق بالأمن والاستقرار، والسيطرة على المنافذ الحدودية، والتضخم والبطالة، والنمو الاقتصادي، وسعر صرف العملة المحلية، والسيولة المصرفية، ووفرة النقد الأجنبي، إلى جانب التغييرات السلوكية، ومنظومة القيم وأنماط التفكير، والعلاقات الاجتماعية.

أولا– التداعيات الأمنية والعسكرية:

1– تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية:

يوصف الجيش الليبي ما قبل انتفاضة فيفري 2011 بالمتواضع تسليحا وأداء، تسانده وحدات شبه نظامية عديدة من حرس ثوري وحرس شعبي إلى وحدات نظامية أمنية خاصة ترتبط بالنظام مباشرة تنتشر في

(1) أحمد الزروق الرشد، مرجع سابق، ص 52.

أغلب مناطق البلاد، ومع بداية تصاعد المواجهات بعد فيفري 2011، حدثت انقسامات في صفوف الجيش، خاضت خلالها وحداته العسكرية الموالية حربا غير متكافئة دفاعا عن استمرارية النظام وبقائه، لمدة تزيد عن ثمانية أشهر بقليل مع معارضة مدعومة من حلف شمال الأطلسي، حربا تسببت في انهيار الدولة وتفكك أجهزتها العسكرية والأمنية.

وبانتهاء الحرب، دخلت البلاد في مرحلة انتقالية، أصبح فيها العزل والإقصاء والتخوين بالولاء للنظام السابق مصير أغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية من ضباط وضباط صف وجنود، ولم يستثنِ ذلك ممن انشقوا عن النظام وحارب في صفوف المعارضة، وفي ذات الوقت فتح المجال لظهور تشكيلات ومليشيات مسلحة خارج الإطار الرسمي للمؤسسة العسكرية، تدعمها أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد[1]، والجدير بالذكر أن عدد الأفراد الذين سمح لهم بالانضمام إلى المليشيات المسلحة يفوق بكثير أفراد الجيش؛ بحيث تجاوز عدد المنضوين إلى هذه المليشيات 350 ألف، يفوق عدد أفراد الشرطة قبل انتفاضة فبراير 2011 بكثير[2].

لقد واجهت عملية بناء الجيش الليبي عقبات تتعلق بالتسليح تنفيذا للحظر المفروض من مجلس الأمن على استيراد السلاح، ورغم ذلك تمكنت التنظيمات المتطرفة من الحصول على الدعم والسلاح بمساعدة أطراف داخلية وخارجية[3]، وتشير بعض الدلائل إلى أن فشل محاولات دمج المليشيات في الجيش والشرطة يرجع لاعتبارات أيديولوجية وارتباطات سياسية، بحيث مثلت هذه الارتباطات معضلة تواجه بناء الجيش داخل أروقة المؤتمر الوطني العام[4].

2– الفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية:

تشترك ليبيا في حدودها البرية البالغ طولها 4300 كم مع خمس دول عربية وإفريقية هي تونس والجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر، وتفتقر هذه الحدود إلى فواصل وحواجز طبيعية مما يجعل مسألة ضبطها وتأمينها أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد، فالحدود الجنوبية كانت ومازالت خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية، بحيث يعتمد في التعامل معها على نفوذ وسيطرة بعض القبائل في تلك المناطق للتعامل معها وإدارتها خاصة في قضايا التهريب والهجرة غير الشرعية، وبعد انتفاضة فيفري 2011، وبسبب عجز الدولة

([1]) محمد عبدالحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مرجع سابق، ص 124.

([2]) كامل عبد الله، "أحداث بنغازي: صراعات الميليشيات الجهوية في ليبيا"، **العربية**، معهد العربية للدراسات، الاثنين 01 شعبان 1434هـ – 10 يونيو 2013.

([3]) حقيقة العثور على أسلحة سودانية في وكر داعش في مصراتة، **المرصد**: https://almarsad.co/2017/10/09/

([4]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة" **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 432، فيفري 2015، ص 126.

وانهيار أجهزتها الأمنية، أصبحت أغلب الحدود الجنوبية خارج نطاق سيطرة الدولة بشكل أو آخر، واستخدمت هذه الحدود المترامية الأطراف من قبل المليشيات المسلحة كمصدر للتمويل مستفيدة من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وتهريب السلاح والمسلحين من وإلى الدول المجاورة، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة بشكل غير مسبوق[1].

3– ظهور التنظيمات والمليشيات المسلحة واستخدامها للعنف:

تسببت حالة الانقسام السياسي والاجتماعي في ليبيا، وضعف الرقابة على الحدود، وانتشار الأسلحة بجميع أنواعها، وتفشي الجريمة المنظمة، وانهيار الأجهزة الأمنية والعسكرية في تحوّل أراضي البلاد إلى ملاذ آمن، وبيئة مناسبة للمليشيات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة، وبدأت هذه المليشيات في الظهور بشكل علني وملموس في نهاية عام 2011، وذلك بطريقتين الأولى العمل داخل النظام والقانون، والثانية خارجه.

أ– المليشيات الإسلامية المتطرفة ومأزق السلطة المدنية:

اجتذبت الأوضاع في ليبيا بعد 2011 الإرهابيين من كل مكان للتدريب في معسكرات تديرها الجماعات الإرهابية التي ظهرت في ليبيا بعد الإطاحة بالنظام السياسي القائم، وكانت جماعة أنصار الشريعة أول هذه التنظيمات التي ظهرت بشكل علني في أبريل 2012، ووجدت أهم معسكراتها في مدن بنغازي وسرت وأجدابيا ودرنة وصبراتة، لقد حاولت هذه الجماعة السيطرة والتغلغل في بعض الأحياء الشعبية، وساعدها في ذلك الفراغ الأمني وحاجة الناس الملحة للأمن، فوجدت في بداية الأمر بعض القبول بدعوتها إلى تحكيم الشريعة الإسلامية ومحاولتها محاربة بعض الظواهر السلبية، واعتمدت راية تنظيم القاعدة شعارا لها، ولكن سرعان ما ثبت تورطها في الكثير من الأعمال الإرهابية خاصة مقتل السفير الأمريكي ورفاقه الثلاثة في القنصلية الأمريكية ببنغازي في 11 سبتمبر 2012، وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى إدراج هذه الجماعة على لائحة الإرهاب في 19 نوفمبر 2014، بمقترح أميركي بريطاني فرنسي مشترك، واتهم المجلس هذه الجماعة بارتكاب أعمال إرهابية، وتقديم الدعم لأنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة التونسية، وبناء على ذلك انضم أغلب أعضائها إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وبايعوا زعيمها أبو بكر البغدادي[2].

وقد حاول تنظيم الدولة الإسلامية استغلال فوضى الميليشيات والمعارك مع الجيش العربي الليبي ليبسط سيطرته على بعض المدن الليبية وبالتحديد درنة وسرت والنوفلية وأجزاء من بنغازي، أي جميع الأماكن التي

([1]) **بيتر كول** فوضى، "خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا"، **مجلة شؤون دولية**، العدد الأول، ربيع 2013.

([2]) "فوضى الميليشيات في ليبيا تغطي على تقدم الصراع ضد تنظيم «الدولة»"، القدس العربي:
http://www.alquds.co.uk/?p=553673

تتوافر فيها الظروف المناسبة لوجوده، وتشكّل تنظيم الدولة وبدأ في الظهور في مدينة درنة في أفريل 2014، قبل أن يتمدد غربا إلى سرت، حيث سيطر على مسقط رأس العقيد القذافي لأسباب عديدة أبرزها الانشقاقات في تنظيم أنصار الشريعة الموالي للقاعدة، والتسويات التي توصل إليها التنظيم مع بعض القبائل المحلية، وانضمام بعض السكان المحليين إلى تنظيم الدولة لرفضهم وجود مليشيات مسلحة تابعة لمدينة مصراتة في سرت.

وعلى الرغم من هزيمة وطرد خلايا تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتليها من سرت ودرنة وبنغازي وصبراتة في عام 2016، فإن انهياره يحمل في طياته بوادر ولادة جديدة في مناطق أخرى، إذ بإمكان فلول هذا التنظيم أن ينتظّموا من جديد في وسط البلاد خاصة في الأودية والمناطق النائية بالقرب من سرت وبني وليد والجفرة في وسط البلاد، وتشير بعض التقارير إلى محاولة هذا التنظيم إعادة توحيد صفوفه في معسكرات صغيرة على غرار تلك التي قصفتها الولايات المتحدة في 18 جانفي 2017، مستخدمة الاتجار بالبشر والتهريب عبر الحدود كمصدر أساسي من مصادر التمويل، كما تشير بعض الدلائل إلى أن التنظيم مازال يملك بعض الحضور حول مدينة صبراتة في غرب البلاد، التي تشكل معقلا للجهاديين القادمين من تونس، كما لازالت خلاياه السرّية قادرة على شنّ هجمات داخل العاصمة طرابلس وما حولها[1].

ب– المليشيات القبلية والمطالب الجهوية:

قليلة هي الدول العربية بما في ذلك ليبيا التي توصف بالتجانس، فغالبية سكانها من العرب ويدينون بالإسلام السني ومن أتباع المذهب المالكي، ورغم ذلك فإن هذا لا ينفي وجود أقليات أثنية وعرقية من بربر وتبو وطوارق، وأقلية مذهبية من أتباع الأباظية، وهو ما جعل ليبيا تتفرد بانتمائها شبه الكلي للثقافة العربية الإسلامية، وهو ما يعني أن المشهد السياسي الليبي الحالي حديث النشأة، حيث كانت البلاد حتى وقت قريب خالية من الانقسامات الأيديولوجية والطائفية حول دور الدين والدولة، الذي يعتبر من أهم عوامل التجانس والاستقرار[2].

وفي غمرة أحداث فيفري 2011، حدث نوع من الانقسام داخل المجتمع الليبي على أسس قبلية وجهوية، وتم تعبئتها سياسياً في الحرب التي دارت بين النظام السياسي القائم والمعارضة المسلحة المدعومة من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما تم الترويج لها من قبل بعض النخب السياسية المعارضة، وبسببها دخلت البلاد مرحلة خطيرة من الانقسام، وما أن انتهت الحرب، وما نجم عنها من انهيار الدولة وتفكك الجيش النظامي، برزت على إثر ذلك مليشيات جهوية وقبلية تتوافق مع الانقسامات القبلية السائدة في

(1)"فوضى الميليشيات في ليبيا تغطي على تقدم الصراع ضد تنظيم «الدولة»"، مرجع سابق.

(2) أنتوني ديركن (2014)، **النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال أفريقيا**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ص 28.

المجتمع، لعل أبرزها مليشيات تنتمي إلى مصراتة والزنتان ومليشيات أخرى كان يقودها إبراهيم الجضران باسم حرس المنشآت النفطية، حيث أعلن الأخير عن تكوين جيش وحكومة تمثل إقليم برقة، وقامت هذه الحكومة بمحاولة تصدير النفط خارج سلطة الدولة المركزية في طرابلس في 26 مارس 2014، أثارت مخاوف داخلية وخارجية من الاتجاه نحو انفصال البلاد وتفككها[1].

ثانيا– التداعيات السياسية:

منذ بداية انتفاضة فيفري 2011، مرت ليبيا بعدد من المراحل الانتقالية، اتسم جميعها بضعف البناء والأداء المؤسسي، ويمكن لمتتبع الشأن الليبي أن يلاحظ هذا الضعف بداية من المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي، مرورا بالمؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية، إلى مجلس النواب والحكومة المؤقتة، وحكومة الإنقاذ، وحكومة الوفاق، وعكست المرحلة الأخيرة حالة من الانقسام السياسي والمؤسسي الحاد، وعدم قدرة المؤسسات القائمة على ممارسة وظائفها في قيادة الدولة[2].

1– المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي:

تأسس المجلس الوطني الانتقالي في الأيام الأولى من انتفاضة فيفري في بنغازي كأول جسم سياسي مهمته قيادة الدولة خلال تلك المرحلة وما بعدها، وواجهت هذا المجلس مصاعب كثيرة أهمها إدارة الدولة في ظروف استثنائية، وتوفير حاجيات المواطنين، والمحافظة على كيان الدولة الذي أصبح مهدداً بفعل عوامل كثيرة لعل أهمها الحرب الداخلية، وانقسام المجتمع الليبي بين مؤيد لنظام القذافي ومعارض له، إلى جانب التدخل الدولي المتمثل في التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي الذي زاد من حدة الانقسام الداخلي في البلاد، والمطامع والأجندات المختلفة لدول إقليمية، والتي تسبب دخولها على المشهد السياسي الليبي زيادة تعقيد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا إلى وقتنا الحاضر، ناهيك عن ظهور مؤشرات توضح وجود جماعات إسلامية متطرفة تحمل رؤيتها الخاصة عن عملية بناء الدولة، وكان من أول مؤشرات وجود تلك الجماعات اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس رئيس أركان الجيش الليبي المعارض، وتلا ذلك أن أصبحت جماعة أنصار الشريعة تعمل بشكل علني في بعض مناطق البلاد خاصة في بنغازي، حيث حاولت السيطرة على أغلب مرافق المدينة، ومنع أية محاولة من شأنها إعادة بناء مؤسسات الدولة الرسمية خاصة الجيش والشرطة.

([1]) "طاقم الناقلة مورنينغ غلوري يروون تفاصيل صفقة النفط من زنزانتهم بطرابلس"، **بوابة الوسط**:
http://alwasat.ly/public/ar/news/libya/10885

([2]) أم العز علي الفارسي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية الإدارية – دراسة استكشافية أولية للحالة الليبية في المرحلة الانتقالية"، **مؤتمر إدارة التنمية في ليبيا**، في الفترة من 8–10 ديسمبر 2012، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية، هيئة تشجيع ودعم الصحافة.

2– المؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية:

في جانفي 2012 صدر القانون رقم (3) عن المجلس الوطني الانتقالي الذي أنشئت بموجبه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتتولى مهمة إجراء أول انتخابات عامة في البلاد، وفي السابع من جويلية 2012، أجريت انتخابات المؤتمر الوطني التي اعتبرت إنجازا كبيرا بكافة المقاييس، وحظيت بإشادة إقليمية ودولية واسعة على اعتبارها أول انتخابات برلمانية منذ زمن طويل. لقد مكّنت تلك الانتخابات المؤتمر من قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية الثانية، وكان يعّول عليه في حلحلة الكثير من المشاكل التي تعاني منها البلاد نتيجة لظروف الحرب التي مرت بها، وفي مقدمتها المليشيات المسلحة، وملف الليبيين المهجرين في الداخل والخارج، وإعادة استقرار الدولة وبناء مؤسساتها[1].

وبانتقال السلطة إلى المؤتمر الوطني بدأت الانقسامات واضحة، بحيث تمحورت حول تشكيل الحكومة، مبينة حجم التناقضات بين التيارات السياسية والإيديولوجية في البلاد، لعل أبرزها جماعة الإخوان المسلمين مُمثلين في حزب العدالة والبناء، والجماعة الليبية المقاتلة مُمثلة في كتلة الوفاء لدماء الشهداء، والجبهة الوطنية للإنقاذ، والتيار المدني الديمقراطي مُمثلا في تحالف القوى الوطنية، ومما زاد من حدة تلك الانقسامات هو انعدام الثقة بين أعضاء المؤتمر على اختلاف انتماءاتهم الجهوية والسياسية، وتعّمقت تلك الانقسامات بلجوء كل تيار بإنشاء مليشيات عسكرية خاصة به، وهو ما دفع المؤتمر الوطني إلى عدم الاهتمام بمعالجة مسألة دمج المسلحين في المؤسسات الرسمية للدولة من جيش وشرطة، واكتفى بتأجيل هذا الأمر تارة، والاستجابة للابتزاز تارة أخرى[2].

ولعل من أخطر الأمور التي لم يعرها المؤتمر الوطني أي اهتمام هو نشاط الجماعات المتطرفة مثل أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث باشرت هذه الجماعات الهجوم على المقرات الأمنية والعسكرية وتفجيرها، وكانت بنغازي من أكثر المدن الليبية استهدافا لنشاط هذه الجماعات، حيث قامت بعمليات تصفية شملت ضباط الجيش والشرطة والحقوقيين والناشطين السياسيين، بل أصبح كل من يطالب بضرورة قيام الدولة المدنية هدفا مشروعا لها، ووصل الأمر إلى خلو شبه كلي لمدينة بنغازي من العسكريين ورجال الشرطة، نزح على أثر ذلك الكثير منهم خارج البلاد أو احتموا بقبائلهم خارج المدينة، وتشير إحصائية إلى أن عدد ضباط الجيش الذين تم اغتيالهم داخل مدينة بنغازي بين عامي (2013– 2014) قد بلغ نحو 600 ضابط وضابط صف، ولم يتمكن المؤتمر الوطني أو الحكومة المنبثقة عنه من

(1) سعد الزروق الرشيد (2012)، "ليبيا تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 84، ص 871.

(2) طارق متر، "من الثورة إلى "الدولة": معضلات تعثّر الانتقال في ليبيا "، النهار، 29 تشرين الثاني 2014 – السنة 81 – العدد 25546.

السيطرة على هذه الجماعات، بل هناك اتهامات كثيرة حول تورط تيارات سياسية داخل المؤتمر بدعمها والدعاية لها[1].

3– مجلس النواب والحكومة الليبية المؤقتة[2]:

تولى مجلس النواب السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية الثالثة بعد انتخابه في 25 جوان 2014، وباشر في ممارسة أعماله بدون مراسم التسليم والاستلام بينه وبين المؤتمر الوطني العام، ونظرا للوضع الأمني في مدينة بنغازي مقر البرلمان حسب الإعلان الدستوري انتقل المجلس إلى مدينة طبرق، وترتب على ذلك رفض المؤتمر الوطني مدفوعا من تيار الإخوان المسلمين الاعتراف بسلطة مجلس النواب، مسببا ذلك في أزمة سياسية وانقسام مؤسسات البلاد، زاد من حدتها الحكم الذي صدر عن المحكمة العليا في طرابلس بتاريخ 6 نوفمبر 2014 بعدم دستورية انتخاب مجلس النواب، وما انبثق عن توصيات لجنة فبراير.

لقد ترتب على هذا الخلاف انقسام المؤسسات السياسية وظهور سلطتين تشريعيتين وسلطتين تنفيذيتين، واحدة في شرق البلاد وتتمثل في مجلس النواب والحكومة المؤقتة، والأخرى في غربها مُمثلة في المؤتمر الوطني وحكومة الاتقاد التابعة له، وقد تسببت هذه الخلافات السياسية تعطيل مؤسسات الدولة وخدماتها في مقدمتها المصرف المركزي، ودخلت بذلك البلاد في مرحلة خطيرة تهدد وحدة الدولة وسيادتها الوطنية.

4– حكومة الوفاق الوطني[3]:

تتكون حكومة الوفاق الوطني من مجلس رئاسي، ومن وزراء يتم اختيارهم بالتوافق بين الرئيس ونوابه، وفي حال تعذر الاتفاق في التصويت الأول والتصويت الثاني يتم اللجوء للأغلبية في التصويت الثالث بشرط أن يكون الرئيس من ضمن الموافقين، أما سحب الثقة من أي وزير فإن ذلك يتطلب إجماع الرئيس ونوابه. ويقوم الرئيس بتقديم قائمة الحكومة خلال 31 يوما، على أن يمنحها مجلس النواب الثقة خلال عشرة أيام من استلامه لقائمتها. ومدة وآلية عمل حكومة الوفاق الوطني سنة تجدد تلقائيا إذا لم يتم إقرار دستور، وتنتهي بمجرد تشكيل السلطة التنفيذية وفقا للدستور، وإذا لم تتم المصادقة على الدستور تقال الحكومة حتى يجدد لها أو تستبدل. ينظر مجلس النواب في سحب الثقة إذ قدمه خمسون عضوا على الأقل، ويتطلب قبوله توافق

([1]) وزير العدل قريرة: "الإخوان قتلوا 600 ضابط ليمنعوا قيام جيش ليبي.. ولجأوا إلى صناديق الأسلحة بدلاً من صناديق الاقتراع"، الوطن، السبت 19-12-2015.
http://www.elwatannews.com/news/details/866962

([2]) "المحكمة العليا تقضي بحل مجلس النواب"، العدالة، صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل، 27 محرم 1436 هـ الموافق 20 نوفمبر 2014.

([3]) الأوضاع في ليبيا، 13 ديسمبر 2016 ليبيا بعد عام من اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015):
http://almezmaah.com/2016/12/13/

مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وينبغي على مجلس النواب أن يتوافق مع المجلس الأعلى للدولة بشأن شاغلي المناصب وبالذات المصرف المركزي، والرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، ومفوضية الانتخابات، والمحكمة العليا، والنائب العام، أما المجلس الأعلى للدولة فإنه ينتهي بانتهاء عمل مجلس النواب.

ثالثا– التداعيات الاقتصادية:

أنتج التدخل الدولي في ليبيا، وما صاحبه من حرب واقتتال بين الليبيين، بدعم من أطراف دولية عديدة تدفعها مصالح متضاربة، تداعيات حادة على الاقتصاد الوطني ذي الطبيعة الريعية الهشة، الذي يساهم فيها النفط والغاز لفترات طويلة على أكثر من 70% من الناتج المحلي، ومما يزيد على 95% من إجمالي الصادرات، وما يقارب من 90% من الإيرادات الحكومية[1]، معرضاً بذلك اقتصاد البلاد لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب تعثر عملية الإنتاج والتصدير نتيجة لعدم الاستقرار والفوضى التي عمت معظم مناطق البلاد بشكل غير مسبوق، وبذلك يمكن إجمال أهم هذه التداعيات في الآتي[2]:

1. تآكل البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز ورأس المال الاجتماعي والإنتاجي، بحيث امتد ذلك إلى الحقول والخزانات والموانئ النفطية، والمطارات، والطرق وأبراج الكهرباء ومحطاتها، وخروج الكثير من المنشآت الصناعية والإنتاجية والزراعية والمرافق الصحية والمؤسسات التعليمية عن الخدمة بشكل جزئي أو كلي، وقد أثر ذلك في جوانب كثيرة تمس أوضاع جميع المواطنين.
2. مغادرة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وتأثير ذلك على مستوى ومعدل نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، باعتبار أن هذه العمالة عنصر أساسي في هذه الأنشطة، إلى جانب نزوح أعداد كبيرة من الليبيين داخل البلاد وخارجها قدّرتها مصادر الهلال الأحمر الليبي بنحو 557212.0 نازحاً على المستوى الوطني تصدرتها بنغازي وتاورغاء حتى مطلع أبريل 2015.
3. توقف معظم مرافق الإنتاج عن العمل، وهو ما تسبب في تراجع حاد للناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض النمو الحقيقي بمعدلات مرتفعة سجلت أرقاماً قياسية بلغت في عام 2014 نحو 47.7%، نتج أساسا عن انخفاض حاد في إنتاج النفط الذي سجل 60.4% في عام 2014. ويمتد هذا التدهور إلى القطاعات غير النفطية، التي سجلت أيضا تراجعا حاداً في معدلات نموها بلغت نحو 25.8 % في نفس العام.

([1]) إعداد فريق بقيادة رولف شامي (2012)، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ص 2.

([2]) عبدالناصر عزالدين بوخشيم، "تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي"، **مجلة رؤى مصرية**، جويلية 2015.

4. الارتفاع الحاد في معدل التضخم الذي أخذ منحى تصاعديا خلال الفترة (2010-2017)، حيث سجل معدل 2.4% في عام 2010 ليرتفع إلى مستوى 15.9% في عام 2011، ثم ارتفع إلى مستوى 25.9% في عام 2016، وسجل أعلى مستوى للتضخم في الربع الثالث لعام 2017 حيث وصل 26.3%[1]. وينعكس ذلك في تآكل الأجور الحقيقية، وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الليبي، وتسبب ذلك في تدني مستويات المعيشة لغالبية المواطنين، خاصة أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية والأساسية.

5. ارتفاع معدلات البطالة حتى وصلت إلى 19% أي 358300 فرد في عام 2012، من نحو13.5% في عام 2010، وهو معدل مرتفع بكل المقاييس، خاصة بين الشباب الذين بلغت معدلاتها بينهم 51.2% للفئة العمرية 15-24 و 27.3% للفئة العمرية 25-34 في عام 2012، وهو العام الذي سجل أعلى ميزانية في تاريخ ليبيا حتى ذلك الحين، فإن من المتوقع تزايد هذه المعدلات تبعا لتراجع النشاط الاقتصادي، وضعف الإنفاق الاستثماري، وتدفق المزيد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، تصدر ليبيا 77% لائحة بطالة الإناث في الفئة العمرية 15-24، بحسب بيانات إحصائية منظمة العمل الدولية.

6. تدهور أوضاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، واستمرار حالة العجز في ميزان المدفوعات ولعدد من السنوات، حيث سجل مؤشر ميزان المدفوعات الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قيماً سالبة في عام 2014 بلغت نحو 63.7%، وتفاقم الوضع في عامي 2015 و 2016 مع تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وتردي أوضاع الميزان التجاري، وميزان الحساب الجاري.

7. شهد الميزان التجاري انخفاضا في مقدار الفائض في عام 2011 إلى 9.59 مليار دينار، يعادل نحو ثلث قيمته في عام 2010، وعلى الرغم من أن ميزان الحساب الجاري قد سجل قيمة موجبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بلغت 35.3%، إلا أن عام 2014 حظي بقيمة سالبة لهذا المؤشر بلغت (14.12- مليار دولار) نتيجة إقفال الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي، وتعطيل إنتاج النفط[2].

8. تفاقم أزمة نقص السيولة المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي سببها الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية في تمويل كافة أوجه الواردات وتدني مساهمة القطاعات غير النفطية، سواء في تكوين الناتج المحلي

([1]) مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، الربع الثالث 2017.

([2]) العجز في الميزان التجاري لليبيا يتراجع إلى 7.68 مليار دينار خلال عام:
http://alwasat.ly/ar/mobile/article?articleid=122762

الإجمالي أو في الحصول على الصرف الأجنبي، لاشك أن تردي الأوضاع السياسية والأمنية خلق حالة من عدم الثقة في النظام المصرفي عامة، مثلما أسهم في تعميق تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالسيولة النقدية واكتنازها وإتمام المبادلات عن طريقها بدلا من التعامل عن طريق الصكوك المصرفية ووسائل الدفع الأخرى.

رابعا– التداعيات الاجتماعية والثقافية:

يمثل النسيج الاجتماعي الذي أساسه القبيلة وحدة متكاملة ومتآلفة تجعل من المجتمع الليبي من أكثر الشعوب العربية انسجاما عرقيا ودينيا ومذهبيا، ونظرا لوجود نسبة قليلة من الأمازيغ والطوارق والتبو، ونسبة لا تذكر من أتباع المذهب الأباظي، فإن ليبيا لم تعرف في الماضي أي شكل من أشكال الصراع الثقافي أو التوتر الإثني؛ فقد قامت اللغة العربية والمذهب السني المالكي ببناء مجتمع تسوده قيم التماسك والتضامن والتآلف، وهو ما يجعل البلاد تمتلك من عوامل القوة الاجتماعية والثقافية أكثر ما فيها من عوامل الفرقة والخصام.

لقد تعرض النسيج الاجتماعي الليبي المتماسك بفعل الاقتتال والصراع وانقسام الليبيين إلى مؤيد ومعارض للأطراف المتصارعة بعد فبراير 2011 إلى التفكك والتشظي، ومما زاد من حدة ذلك هو التدخل الدولي في الأزمة الليبية وإطالة أمد الصراع، بحيث لم تسلم مكونات المجتمع الليبي من تداعياتها، وعليه يمكن استعراض أهم هذه التداعيات في الآتي[1]:

1. انتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بالسلب والنهب والخطف لغرض الابتزاز والحصول على المال، وانتشرت عمليات الثأر والانتقام خارج القانون، كل ذلك نتج عنه عدم شعور المواطن الليبي بالأمان، وأصبح الخوف والارتياب سمة المشهد الاجتماعي السائدة في مختلف مناطق البلاد.
2. خلل بين في منظومة القيم وتراجع القيمتين الدينية والاجتماعية في مقابل القيم الاقتصادية، وذلك بسبب انتشار العنف بكافة أشكاله الجسدي والجنسي واللفظي والنفسي، وهو ما زاد من حده التفكك الاجتماعي ليس فقط على مستوى القبيلة أو العائلة الممتدة، بل على مستوى الأسرة الواحدة.
3. انتشار المخدرات والإدمان والانحراف والأمراض النفسية بين الشباب، وهي أحد نتائج الصراعات والحروب، حيث يتعرض الشباب لخبرات وتجارب قاسية ومواقف مؤملة يصعب في كثير من الأحيان تحملها، حيث تعجز الدولة عن حماية حدودها وعن ضبط حركة الاتجار والتهريب، جميعها تساهم في تفاقم هذه المشكلة.

([1]) ماجدة العربي، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، **المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات**، 2015.

4. ظهور شرائح اجتماعية مستحدثة في المجتمع الليبي مثل (جرحى الحرب – الأرامل والأيتام – العاطلين عن العمل بسبب الهجرة أو النزوح، وفئة سلبت أموالها وممتلكاتها بسبب الأحداث)، وهي في تزايد مستمر، وأن عجز الدولة في احتوائها يساعد في تفاقم وانتشار ظاهرة الفقر والتشرد، وهي ظاهرة غريبة في المجتمع الليبي المترابط .

5. تدني مستوى التحصيل العلمي، حيث اعتمدت بعض الأسر الليبية على نفسها في تعليم أبنائها بشكل كلي أو جزئي خاصة في مراحل التعليم الأساسي، فقد لجأت وزارة التعليم إلى اتخاذ قرارات تهدف لعدم هدر السنوات الدراسية دون تقدم التلاميذ للصفوف التالية، منها اختصار المناهج المقررة، واختزال العام في أشهر قليلة وغيرها، هذه القرارات تنعكس سلبا على مستوى التعليم واكتساب المعرفة مما يتسبب في تجهيل التلاميذ وتعثر تحصيلهم في المراحل التالية.

ملاحظات ختامية:

لقد خلصت الدراسة إلى أن انتفاضة فيفري لم تكن ثمرة عمل تنظيم سابق استطاع أن يخطط ويتدبر ويسيطر على أفعاله ويوجهها نحو هدف وغاية محددة، إذ لم توجد قيادة متماسكة تدير الصراع انطلاقا من أطروحات محددة ومتفق عليها كبديل عن النظام السياسي القائم. ففبراير رغم اتساع قاعدتها الشعبية، كانت في واقع الأمر هشة على مستوى القيادة والتنظيم، ولم يجمع أعضاءها سوى زخم الحدث والرغبة في الإطاحة بالنظام السياسي القائم.

وبينت الدراسة بأن حالة التوافق المؤقت التي وصفت الإرادة الدولية في التعامل مع الأزمة الليبية فور اندلا ع انتفاضة 17 فيفري 2011، والتي تجسّدت في صدور قرارات مجلس الأمن الدولي حول الأزمة الليبية، وتمثلت تحديداً في القرار 1970 لسنة 2011، والقرار 1973 لسنة 2011، الذي بموجبه تشكّل التحالف الدولي الذي مكنّ حلف شمال الأطلسي من تنفيذ هاذين القرارين، جاءت بسبب وحدة الهدف الذي اتفق عليه الفاعلون الدوليون، وهو وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين الذي استخدم لاحقاً للإطاحة بالنظام السياسي القائم في 23 أكتوبر 2011.

وتوصلت الدراسة إلى أن تضارب المصالح الدولية في التعامل مع الأوضاع في ليبيا في الفترة ما بعد القذافي قد حالت دون تبلور موقف دولي موحد من الأزمة الليبية، بل يصعب الحديث عن وجود نوع من التناغم في المقاربات الغربية للأوضاع في ليبيا؛ فما يوجد واقعيا هو تنافس حاد بين فرنسا وروسيا وإيطاليا، وغموض المقاربة الأمريكية، وتردد السياسة البريطانية، مع انحياز ألماني غير معلن لصالح المقاربة الإيطالية. وانعكس ذلك في استمرار حالة عدم الاستقرار وتعثر بناء الدولة ومؤسساتها، وهو ما سمح بتمدد قوى محلية وإقليمية ومنحها فرصة للتدخل وأن تستغل حالة الفوضى وتعبث بمستقبل البلاد.

لقد أحدثت حالة التضارب في المصالح الدولية وخاصة الغربية منها، التي انعكست في عدم توافق إرادة المجتمع الدولي بما يسمح ببلورة مقاربة دولية موحدة لمعالجة الأزمة الليبية في الفترة ما بعد انتفاضة فبراير 2011، التي أنتجت حالة من عدم التوافق الداخلي بين القوى الفاعلة محليا في شرق البلاد وغربها، وبذلك يمكن تلخيص أهم تداعيات تضارب المصالح الدولية وغياب التوافق الداخلي في الآتي:

1– انقسام حاد في مؤسسات البلاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وعدم قدرة هذه المؤسسات القيام بدورها التقليدي في إدارة البلاد وحفظ الأمن وحماية الحدود وتوفير احتياجات المواطنين المعيشية.

2– ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة حتى وصلت خلال السنوات القليلة الماضية إلى مستويات قياسية، وتراجع النمو الاقتصادي، وانهيار في سعر صرف العملة المحلية، ونقص في السيولة المصرفية، وشحّ النقد الأجنبي.

3– تجسدت التداعيات الاقتصادية في تغيير سلوكيات الأفراد واختلالات حادة في منظومة القيم وأنماط التفكير، وترهل العلاقات الاجتماعية، وانتشار العنف بأشكاله الجسدي والجنسي واللفظي والنفسي.

مراجع الدراسة:

1. المحكمة العليا تقضي بحل مجلس النواب"، العدالة، صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل، 27 محرم 1436 هـ الموافق 20 نوفمبر 2014.
2. إعداد فريق بقيادة رولف شامي، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012)، ص 2.
3. الأوضاع في ليبيا / 13 ديسمبر 2016 ليبيا بعد عام من اتفاق "الصخيرات" (ديسمبر 2015): /http://almezmaah.com/2016/12/13
4. جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 2011/3/12، يتعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي.
5. حقيقة العثور على أسلحة سودانية في وكر داعش في مصراتة، **المرصد**: https://almarsad.co/2017/10/09/
6. حميدة، علي عبداللطيف، (2014)، "ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي" في: التقرير الاستراتيجي الليبي 2012، طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ص 54.

7. خطاب وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل في ندوة سوريف لعام 2013 التي أقامها معهد واشنطن في سياسة الشرق الأوسط بالعاصمة الأمريكية" في 9 مايو 2013:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east

8. دافيدسون، جيسون (2014) **"فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل"**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 134، ص 16.

9. ديركن، أنتوني (2014)، **النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال أفريقيا**، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ص 28.

10. الرشيد، أحمد الزروق (2013)، "البعد الدولي لثورة 17 فبراير الليبية"، **التقرير الاستراتيجي الليبي 2012**، طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

11. الرشيد، سعد الزروق (2012)، "ليبيا تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 84.

12. شهادات 50 شخصية أميركية وليبية عن كواليس التدخل الغربي أثناء الانتفاضة، **بوابة الوسط**، السبت 31 ديسمبر 2016:
http://alwasat.ly/ar/news/libya/98161

13. شهادات 50 شخصية أميركية وليبية عن كواليس التدخل الغربي أثناء الثورة، **بوابة الوسط**، السبت 31 ديسمبر 2016:
http://alwasat.ly/ar/news/libya/98161

14. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة" **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 432، شباط 2015، ص 126.

15. الصواني، يوسف محمد، "الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان"، **المستقبل العربي**، العدد 431، 5 يناير 2015، ص 14.

16. عبداللطيف، فاضل، "السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع الشأن الليبي"، **الوطن الليبية**، 11 يناير 2012.

17.عبدالله، كامل، "أحداث بنغازي: صراعات الميليشيا والجهوية في ليبيا"، **العربية**، معهد العربية للدراسات، الاثنين 1 شعبان 1434هـ - 10 يونيو 2013.

18. بوخشيم، عبدالناصر عزالدين، "تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي"، **مجلة رؤى مصرية**، يوليو 2015.

19.عبده، أحمد جلال محمود (2014)، "صراع القوى المدنية – العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، ص 386.

20.العربي، ماجدة ، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، **المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات**، 2015.

21.عوض، علي جلال، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **السياسة الدولية**، العدد 206، أكتوبر 2016: http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

22.الفارسي، أم العز علي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية الإدارية - دراسة استكشافية أولية للحالة الليبية في المرحلة الانتقالية"، مؤتمر إدارة التنمية في ليبيا.

23.قديح، تيسير إبراهيم (2013)، "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 149.

24.**كول، بيتر**، "خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا"، **مجلة شؤون دولية**، العدد الأول، ربيع 2013.

25.مبروك، شريف شعبان، " دور "الناتو" في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري": http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7957

26.متر، طارق، "من الثورة إلى "الدولة": معضلات تعثّر الانتقال في ليبيا "، النهار، 29 تشرين الثاني 2014 - السنة 81 - العدد 25546.

27.قرار مجلس الأمن رقم 1970 لسنة 2011، بتاريخ 26 فبراير 2011، بشأن الحالة الليبية.

28.قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011، بتاريخ 17 مارس 2011، بشأن الحالة الليبية.

29.مجلس الأمن، القرار رقم 2016 لسنة 2011، بتاريخ 27 أكتوبر 2011، بشأن الحالة الليبية.

30.مجلس الأمن، القرار رقم 2017 لسنة 2011، بتاريخ 31 أكتوبر 2011، بشأن الحالة الليبية.

31.مجلس الأمن، القرار رقم 2040 لسنة 2011، بتاريخ 12 مارس 2012، بشأن الحالة الليبية.

32.مجلس الأمن، القرار رقم 2095 لسنة 2013، بتاريخ 14 مارس 2013، بشأن الحالة الليبية.

33. مجلس الأمن، القرار رقم 2146 (2014)، بتاريخ 19 مارس 2014، يتعلق بالحالة في ليبيا.

34. مجلس الأمن، القرار رقم 2278 (2016)، بتاريخ 31 مارس 2016، يتعلق بالحالة في ليبيا.

35. مهدي، محمد عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، في **مؤتمر: نظرة نقدية في ثورات 2011 في شمال أفريقيا وتداعياته**، اثيوبيا اديس ابابا، مايو، 2011، ص 14.

36. موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، **الحوار المتمدن**:
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

37. هيرو، كريستيان، "دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا"، **مجلة المسلح**، 25 سبتمبر 2012:
http://almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44

وزير العدل قريرة: "الإخوان قتلوا 600 ضابط ليمنعوا قيام جيش ليبي.. ولجأوا إلى صناديق الأسلحة بدلاً من صناديق الاقتراع"، الوطن: 19-12-2015:
http://www.elwatannews.com/news/details/866962